الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-05-05

مجلة شهرية للجيش الوطني الشعبي
تصدر عن المركز الوطني للمنشورات العسكرية
الجيش

إضرابات مفتعلة مشبوهة

أمن الوطن خط أحمر

بلادنا مقبلة على استحقاق هام في مسار التغيير الديمقراطي المنشود الذي تبناه الشعب الجزائري وكما تعهد به رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون فبعد تزكية الشعب للتعديل الدستوري، تم حل المجلس الشعبي الوطني في إطار إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس متينة، وتم استدعاء الهيئة الناخبة لانتخاب برلمان جديد، في ظل قانون عضوي للانتخابات قدم ضمانات ملموسة وواقعية لنزاهة العملية الانتخابية.

ومع اقتراب هذا الموعد الهام الذي تشير بوادره إلى توفر الضمانات الكافية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، تشهد الساحة الوطنية العديد من الأحداث المريبة التي تصب في مجملها في خانة عرقلة هذا المسار الديمقراطي الوطني.

والحقيقة أن قراءة متأنية للمشهد الوطني من جميع الزوايا والنواحي الأمنية والسياسية والاقتصادية، تقودنا حتما إلى استنتاجين لا ثالث لهما، فالأول هو استنزاف مقاومي التغيير جميع قدراتهم وآمالهم في العودة للساحة السياسية، بينما يتمثل الاستنتاج الثاني في انتقالهم إلى استعمال أساليب دنيئة أبرزها استغلال المشاكل المهنية للعمال، لنفث سمومهم، وما الإضرابات التي تنامت كالفطريات في الآونة الأخيرة لخير دليل على ذلك.

هناك العديد من المؤشرات الدالة على أن ما يحدث يندرج ضمن المحاولات البائسة واليائسة لزعزعة الأمن الوطني، من خلال تأجيج الشارع وإثارة غضب الشعب والدفع لمزيد من الاحتقان لينفجر الوضع أملا في عرقلة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، التي أضحت تزعج مقاومي التغيير وأيضا أنصار الثورة المضادة، الذين اعتادوا على حياكة برلمان على مقاسهم، مستعملين المال الفاسد بغرض الظفر بالحصانة البرلمانية وحماية مصالحهم بدل خدمة الشعب الذي انتخبهم.

وقبل عرض هذه المؤشرات من الضروري الإشارة إلى أن المشاكل المهنية ومطالب الشعب المشروعة حقيقية لا يمكن التغاضي عنها، بل يجب التذكير الدائم بها وتعد من بين انشغالات القيادة للعليا للبلاد.

شرعية الإضراب

الإضراب حق مشروع يكفله الدستور وقد تعزز هذا الحق في ظل الجزائر الجديدة بعدما تم إقرار مبدأ التصريح بممارسة حرية الاجتماع والتظاهر طبقا للمادة 52 منه، ولكن بالمقابل أي استغلال غير عقلاني أو تعسفي لهذا الحق قد يؤدي إلى اختلالات كبيرة من غير الممكن التغاضي عليها فعلى سبيل المثال كيف يفسر الدعوة إلى شن إضراب في قطاعات حساسة وذلك في شهر رمضان المبارك.

لذلك فإنه عند تعارض ممارسة هذا الحق مع المصالح العليا للوطن أو عرقلة مصالح المواطنين تطرح إشكالية شرعية ممارسة هذا الحق بقوة القانون، وحتى لا يتحول المواطن إلى رهينة بين أيدي المتلاعبين بمطالبه المشروعة.

التوقيت

الدعوة لتنظيم تظاهرات وشن إضرابات في العديد من القطاعات في آن واحد تزامنا مع اقتراب موعد الاستحقاقات المقبلة يطرح العديد من التساؤلات حول ما إذا كان التوقيت مناسبا للدخول في هذه الإضرابات والمطالبة بالحقوق المهنية المشروعة!.

وقد سبق للسيد رئيس الجمهورية التأكيد على حتمية تدارك النقائص المسجلة في كافة القطاعات على أن تتم معالجتها تدريجيا، في إشارة منه إلى استحالة حل جميع المشاكل المتراكمة عبر سنين في ظرف زمني وجيز، بل العمل وفق مراحل، ولكن إصرار البعض على شن إضرابات في توقيت مشبوه لخير دليل أن ذلك لا يمكن إلا أن يندرج في خانة "التشويش" لتحقيق أهداف ومصالح بعيدة كل البعد عن تحسين الظروف المهنية وحقوق العمال. كل ذلك يحدث في ظل ما تشهده بلادنا من تهديدات إجرامية تقف وراءها حركات إرهابية وعنصرية أعلنت عداءها للجزائر.

ثنائية المشاكل والمطالب

بعيدا عن لغة الخشب، ألم تكن السلطات العليا للبلاد ممثلة في السيد رئيس الجمهورية سباقة إلى التعامل بشكل واقعي

وموضوعي مع مشاكل وهموم المواطنين، وفي مقدمتها تحسين الوضع الاجتماعي وتقوية الجبهة الاجتماعية، وما معركة "مناطق الظل" إلا عينة عن هذه الإرادة القوية التي تحذو السلطات العليا للبلاد للتكفل بانشغالات المواطنين في المناطق الهشة.

وبالرغم من الوضع المالي الصعب، جراء انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية إضافة إلى آثار جائحة كورونا، إلا أنه تم رفع الحد الأدنى للأجور إلى 20 ألف دج وكذلك إعفاء الأجور التي تقل عن 30 ألف دج من الضريبة والذي شمل ما يقارب 5 .6 مليون جزائري.

ولوضع حد للمزايدين على اهتمام سلطات البلاد بتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، من الأهمية بمكان التذكير أن أكثر من 90 في المائة من المشاكل المطروحة هي نتيجة تراكمات التسيير العشوائي لمؤسسات الدولة في ظل الممارسات السابقة.

لذلك وكما يقال " كي تُطاع أطلب المستطاع"، فإنه من ضرب الخيال معالجة تراكمات عقود من الزمن في ظرف قياسي وفي ظل الظروف الصعبة التي تمر بها بلادنا جراء جائحة كورونا التي أدت إلى ركود الاقتصاد العالمي بما في ذلك الاقتصاد الوطني. مع العلم، أنه وبغرض تأجيج الوضع، ثمة تنظيمات نقابية غير معتمدة ترفع مطالب تعجيزية يعد تلبيتها ضربا من ضروب الخيال!

الحنين للماضي البائد

وفي محاولة لتضليل الرأي العام الوطني، ارتفعت بعض الأصوات التي لا هم لها سوى الاصطياد في المياه العكرة، مسوقة لأفكار هدامة تحمل بين طياتها الحنين للنظام البائد وحقبة الفساد حيث كل شيء يباع فيها ويشترى بما فيها شراء الذمم لاعتلاء قبة البرلمان.

ويعمل هؤلاء "الانتهازيين" على رسم صورة قاتمة وسوداوية للوضع ومحاولة تشويه جميع الإنجازات التي تحققت والقول عن خبث بأن الوضع العام للبلاد كان أحسن في الفترة السابقة مما هو عليه الآن.

وهي مقاربة عجيبة غريبة هدفها إيجاد "مبررات موضوعية" لأولئك الذي عملوا على مدار عقود من الزمن على تهالك الدولة وتحطيم مؤسساتها بل تحويلها إلى أوكار للفساد، وبالمقابل الحكم بالفشل على مرحلة في سنتها الأولى وكأن رئيس الجمهورية المنتخب يملك عصى موسى أو خاتم سليمان ليحول بلادنا إلى جنة بين عشية وضحاها!

ولكن الحقيقة أن هناك إرادة سياسية قوية تحذو رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون لمعالجة جميع المشاكل والاختلالات التي تشهدها أغلب القطاعات، هذه الإرادة كانت محل تثمين من طرف الطبقة السياسية ومختلف الفاعلين الذين استقبلهم السيد الرئيس في إطار تبادل وجهات النظر و التشاور لمواصلة العمل على نهج التغيير المنشود.

وعي الشعب سيهزم المتآمرين

الأكيد أن كل الألاعيب لن تنطلي على الشعب الجزائري الواعي بكل التحديات والرافض لأي محاولة لاستغلال ظروفه الاجتماعية للمتاجرة بها بغية تحقيق أغراض مريبة، في هذا السياق سبق للسيد الرئيس أن أشار في رسالة له بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ65 لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين والذكرى الـ50 لتأميم المحروقات إلى أن: " منظمة الاتحاد العام للعمال الجزائريين العتيدة بتقاليدها النضالية العريقة مدعوة في هذه الظروف الخاصة المتميزة بوضع اقتصادي صعب وتفشي وباء "كوفيد_19" وانعكاسات ذلك على الحالة الاجتماعية لفئات واسعة من العمال، مدعوة للانخراط في مسعى تقوية الجبهة الاجتماعية وتحصينها من محاولات الاستغلال المريب لهذه الأوضاع بزرع الشكوك وإثارة البلبلة".

في الواقع، فإن مقاومة التغيير لم تتوقف منذ دخول بلادنا عهدا جديدا، حيث تجلت في صور وأشكال متعددة أبرزها التشكيك في انسجام مؤسسات الدولة والكل يتذكر تلك الممارسات المشبوهة التي هدفت إلى تأجيج الشارع وإثارة أزمات على غرار ندرة في السيولة، المضاربة واحتكار السلع ذات الاستهلاك الواسع وغلائها في عز رمضان المبارك، حرائق الغابات والانقطاعات المتكررة للماء الشروب.

في الختام، على المواطن أن لا ينساق وراء الإشاعات والأكاذيب التي يحاول مروجوها استغلال الظرف الاستثنائي والاستثمار في الوضع الاجتماعي للمواطنين والاستثمار في حق أريد به الباطل، والأكيد أن الشعب بوعيه والتزامه وكذا إدراكه للواقع المعاش، سيفوت الفرصة على المشوشين الذين يسعون إلى جعل الشعب رهينة بين أيديهم في محاولة لضرب أمن واستقرار البلاد. وعليه كل من يفكر في المساس بأمن واستقرار البلاد والعباد أن يدرك أن أمن الجزائر خط أحمر■

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

"سوسبانس" يرافق دراسة سلطة الانتخابات ملفات المترشحين للتشريعيات

"الغربال" يطيح بعشرات القوائم

تتواصل عمليات دراسة ملفات المترشحين المودعة لدى السلطة الوطنية للانتخابات، بحيث ترافق هذه العملية الحساسة حالة من "السوسبانس" وسط الأحزاب وأصحاب القوائم الحرة وحتى المواطنين، بعدما تردد عن إقصاء ورفض العديد من الملفات بالعديد من ولايات الوطن لا تستوفي الشروط المطلوبة. ويعيش الشارع على وقع "إشاعات" يتم إطلاقها كحرب نفسية بين المتنافسين عن رفض هذه القائمة وإقصاء تلك في انتظار تبين الخيط الأبيض من الأسود في الساعات المقبلة.

"الخبر" ترصد غربلة الرؤوس الكبيرة من المترشحين

نهاية سطوة رجال الأعمال والنواب والأميار

• المحكمة الإدارية تباشر عملية الفصل في الطعون • منتخبون ومقاولون وإطارات ضمن المقصين من القوائم بجيجل

تواصل المندوبية الولائية للسلطة المستقلة للانتخابات بجيجل عملية فرز وغربلة القوائم المودعة لديها، حيث أشارت الأرقام إلى إقصاء عشرات الأسماء من قوائم الترشيحات، في انتظار فصل العدالة في الطعون المقدمة من طرف المقصين.

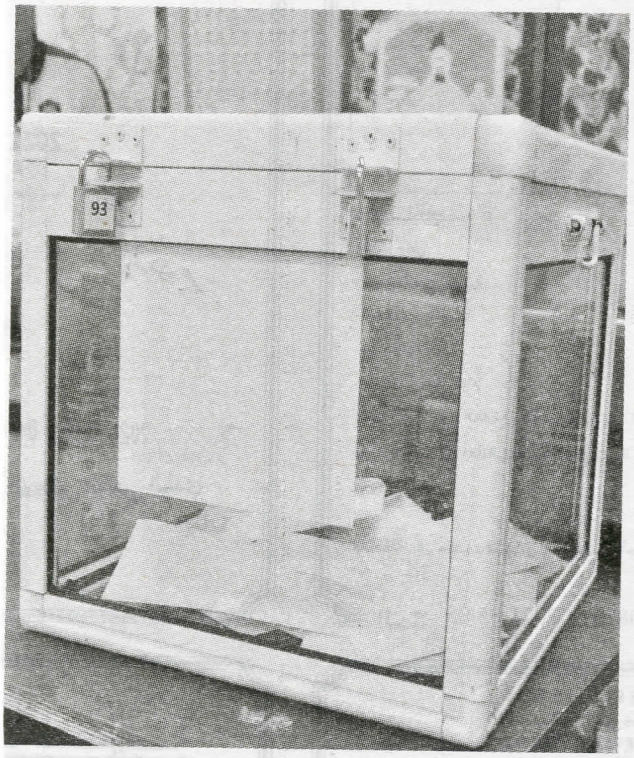

م.منير

● قد احتلت قائمة حزب جبهة التحرير الوطني المرتبة الأولى من حيث عدد المقصين بمجموع خمسة مترشحين من بين ثمانية، ثم قائمة التجمع الوطني الديمقراطي التي أقصي منها ثلاثة مترشحين، وحركة البناء الوطني مترشحان اثنان، فيما تم إقصاء مترشح واحد من قائمة حركة مجتمع السلم، والعديد من المترشحين في القوائم الحرة.

ومن بين الشخصيات التي طالها الإقصاء نجد ثمانية منتخبين في المجالس المحلية، ثلاثة منهم يمارسون نشاطهم حاليا كرؤساء بلديات، وكذا منتخبين سابقين، إضافة إلى مقاولين، وبعض الإطارات الذين يشغلون مناصب مسؤولية، والذين سارعوا إلى إيداع طعون على أمل إعادة تثبيتهم في قوائمهم، حيث باشرت أمس المحكمة الإدارية مداولاتها للفصل في قرارات السلطة، على وقع حالة ترقب، وشملت عملية الإقصاء كذلك اثنين من العنصر النسوي إحداهن من الأفالان وأخرى من الأرندي. وكانت المندوبية الولائية للسلطة المستقلة للانتخابات قد استقبلت عند انتهاء آجال إيداع ملفات الترشح ليلة 27 إلى 28 أفريل الماضي 61 قائمة تضم في مجملها 488 مترشح، منها 22 قائمة حزبية و39 قائمة حرة، في وقت تراجعت فيه حصة الولاية من المقاعد في المجلس الشعبي الوطني إلى ستة مقاعد فقط.

العدالة تعيد الاعتبار

وفصلت المحكمة الإدارية بجيجل، أمس، في عدد من الطعون المقدمة لها من طرف المقصين من قوائم الترشيحات لتشريعيات 12 جوان المقبل، وذلك بإعادة الاعتبار لأغلب المترشحين. وأشارت مصادر في هذا الإطار إلى أنه تم إلغاء قرار السلطة المستقلة للانتخابات القاضي بإقصاء خمسة مترشحين من قائمة الأفالان ومترشحين اثنين من بين ثلاثة مقصين من قائمة الأرندي، وكذا المقصين من قائمة حركة البناء وحركة مجتمع السلم وآخرون من قوائم حرة وأحزاب.

م.م

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

كانوا من المغضوب عليهم في حقبة الرئيس المخلوع

"مناضلو الظل" يحافظون على مواقعهم بولايات الشرق

● شملت قرارات إقصاء المترشحين من سباق التشريعيات، أسماء بارزة من الشرق من بينها إطار بحزب جبهة التحرير الوطني على مستوى ولاية قالمة، يسمى كمال عطاب، بحسب ما استفيد من محيط الحزب. غير أن بعض الأسماء المخضرمة والتي كانت من المغضوب عليها في حقبة الرئيس المخلوع عبد العزيز بوتفليقة حافظت على مواقعها ومراكزها في عدة قوائم بشرق البلاد. وبحسب ما رصدت "الخبر"، فإن مناضلين عاشوا في الظل والتهميش طيلة فترة الرئيس السابق، كونهم ساندوا المترشح بن فليس في رئاسيات 2004، ثم انتموا إلى حركة التقويم والتأصيل لم يشملهم المنع من الترشح. وكان الكثير من المناضلين المغضوب عليهم، ينتظرون هذه اللحظات لإعادة بعث مشوارهم السياسي الذي تعثر بسبب انهزام علي بن فليس أمام المترشح عبد العزيز بوتفليقة، الذي كان يطمح في عهدة ثانية سنة 2004. ولم يتم تسجيل منع ترشح لأسماء بارزة كثيرة في ولايات أقصى الشرق، مثلما جرى في عدة ولايات أخرى على غرار أدرار التي اسقط فيها العديد من المترشحين المعروفين.

م.ف.عثماني

مفاجآت تحسبا لتشريعيات 12 جوان بتيبازة

رفض ملفات منتخبين سابقين وحالين ورجال أعمال

● أسقطت مندوبية السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بتيبازة عدة أسماء ثقيلة كانت مرشحة لدخول تشريعيات 12 جوان المقبل، من بينهم منتخبون سابقون بالمجلس الشعبي الوطني، والمجلس الشعبي الولائي ورؤساء بلديات سابقون ورجال أعمال. لم تمهل عملية غربلة قوائم المترشحين لتشريعيات الشهر القادم من ولاية تيبازة، عدة شخصيات طامحة لدخول السباق الانتخابي كثيرا، لتبلغهم المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات برفض ملفاتهم للترشح "لعدم استيفائها شروط الترشح". ويوجد من بين الذين تم تبليغهم وتوجهوا إلى المحكمة الإدارية للطعن في قرار المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، رئيس المجلس الشعبي الولائي كوراد رشيد، ورئيس بلدية القليعة قويدر يوسف، ورئيس بلدية فوكة السابق محمد بلعيدي، وكذا رجل الأعمال معمر سير اندي، وميلود فردي، عضو باللجنة المركزية للأفالان وبرلماني سابق، بالإضافة إلى مترشحة أخرى عن حزب جبهة التحرير الوطني، فيما لا تزال عملية غربلة الملفات متواصلة. وجاءت قرارات الرفض بعد التحقيقات التي تسلمتها المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية للانتخابات من الجهات الأمنية الثلاث وتخص جميع المترشحين للتشريعيات بالولاية.

وفي السياق، شرع العديد ممن تم إبلاغهم وتسليمهم محاضر قرار رفض ترشحهم في إيداع الطعون أمام المحكمة الإدارية بتيبازة لافتكاك قرار قضائي يبقي على ترشحهم. وشهد سباق تشريعيات 12 جوان بتيبازة سحب 96 قائمة ترشح، لتقضي العملية في الأخير إلى إيداع 43 قائمة تتم غربلتها من طرف المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

ب. سليم

مندوبية السلطة المستقلة للانتخابات بولاية تيزي وزو

إسقاط 24 ملفا لمترشحين بشبهة المال الفاسد

● كشف يوسف قابي، رئيس مندوبية السلطة المستقلة للانتخابات بولاية تيزي وزو لـ"الخبر"، أمس، أن اللجنة قد أسقطت 24 مترشحا للانتخابات التشريعية المبرمجة ليوم 12 جوان المقبل، استنادا للتقارير الأمنية والسجلات القضائية التي تؤكد أن "من بين المقصين منتخبون من بينهم من لهم علاقة مع المال الفاسد ومترشحون آخرون صدرت في حقهم أحكام قضائية وسجنوا بموجبها، كما يوجد ضمن القائمة من ينتظر أن تفصل العدالة في قضاياهم وآخرون أقصوا بسبب تصرفاتهم اللاأخلقية". وحسب المصدر نفسه، من أصل 294 مترشح ترشحوا للانتخابات التشريعية المقبلة في 17 تشكيلة سياسية و4 قوائم حرة، أقصت مندوبية السلطة المستقلة للانتخابات بولاية تيزي وزو ملفات 24 مترشحا.

الملفات المرفوضة تتمثل في أربعة مترشحين أحرار، ثلاثة ضمن قائمة "أفوذ" وواحد في قائمة نداء الشعب والبقية، أي 20 ملفا مرفوض لـ13 تشكيلة سياسية من أصل 17 حزبا سيشارك في الانتخابات. وحسب محدثنا، تصدرت قوائم كل من حركة الإصلاح، التحالف الوطني الجمهوري قائمة الأحزاب التي رفض لها ملفات مترشحيها بـ 3 ملفات لكل حزب تليها حركة البناء، حزب الفجر الجديد وحزب تجمع أمل الجزائر "تاج" بملفين مرفوضين لكل تشكيلة سياسية منها. كما تم إقصاء ملف واحد للتشكيلات السياسية التالية: جبهة المستقبل، التجمع الوطني الديمقراطي، حزب التجديد الجزائري وحزب جبهة التحرير الوطني.

علي رايح

حرب إشاعات حذف الأسماء المؤثرة تربك المشهد

حذف اسم نائبين وأربعة رؤساء بلديات ببرج بوعريريج

● تعيش ولاية برج بوعريريج حرب إشاعات طالت أهم القوائم التي تصدرها نواب سابقون، ورؤساء بلديات، وأعضاء بالمجلس الشعبي الولائي، خلال الأسبوع الأول.

بعد تسلم اللجنة الولائية لـ60 قائمة 24 منها لأحزاب معتمدة، و36 قائمة حرة، وحسب مصدر من اللجنة الولائية، فقد تم تجيل 22 قائمة مستوفية للشروط حتى اليوم، في انتظار استكمال دراسة القوائم، وتم إقصاء نائبين من العهدة السابقة، إضافة إلى أربعة رؤساء بلديات، ما أثار جدلا كبيرا، كما تم إقصاء أربعة أعضاء من المجلس الشعبي الولائي، أحدهم من الأسماء المؤثرة، كونه حقق في التشريعيات السابقة ما يؤهله للفوز بأحد المقاعد، خاصة بعد منح الأفافاس مقعدين بأقل من خمس آلاف صوت آنذاك، والمرشحين للفوز بأحد المقاعد السبعة في هذه الاستحقاقات، وأيضا تم إقصاء بروفيسور من جامعة البشير الإبراهيمي. وأكدت مصادر من اللجنة أن عملية الحذف تتم على مستوى مركزي، وفقا لدراسة الملفات، دون أن نتمكن من معرفة خلفية هذه القرارات. والتي يستبعد أن تكون مستندة إلى أحكام قضائية، كون أغلب المرشحين المعنيين أعضاء منتخبين في أحد المجالس الثلاثة. وتبقى حرب الإشاعات ببرج بوعريريج تربك العملية قبل إنهاء عملية الفرز الأولية، خاصة أن أحد النواب الشباب من حزب المستقبل الذي روج لإقصائه، قبل أن تؤكد مصادرنا باللجنة اعتماد القائمة كاملة، بما فيها النائب المعني، كما روجت الإشاعات لإقصاء رئيس بلدية برج بوعريريج عاصمة الولاية، وهو ما تم نفيه، ما اعتبره البعض حربا نفسية مسبقة، ومقصودة لزعزعة بعض القوائم قبل انطلاق الحملة رسميا.

بوبكر مخلوفي

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
El Djazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

بسبب عدم تحقيق نصاب التوقيعات

رفض ملف ترشح حزب التجمع الجزائري للتشريعيات

رفض المنسق الولائي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لولاية باتنة ملف ترشح حزب التجمع الجزائري للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها يوم 12 جوان المقبل. وجاء في قرار رفض الملف الصادر عن المنسق الولائي، تقرر رفض ملف ترشح حزب التجمع الجزائري لانتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني المقررة يوم 12 جوان 2021، طبقا لنص المادة 316 من الأمر 21- 01 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات. وأشار القرار إلى أن التجمع الجزائري، بالنظر إلى معطيات المنصة الوطنية الخاصة بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات فإنه جمع ما عدده 1883 توقيعا فرديا عبر خمس ولايات وهو ما لم يحقق النصاب الوطني المقدر بـ 25 ألف توقيع كحد أدنى في 23 ولاية على الأقل.

م.ل

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

قال إنها تمثل فرصة لممارسة الحقوق إلى أقصى حد

لزهاري يدعو المواطنين للمشاركة في الانتخابات

دعا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بوزيد لزهاري أمس المواطنين للمشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة والتعبير عن آرائهم، وممارسة الحقوق التي يضمنها الدستور باختيار من يمثلهم في الهيئة التشريعية، تجسيدا لمطالب الحراك الأصيل الذي دعا لبناء مؤسسات تمثيلية.

وأكد بوزيد لزهاري في تصريح «للنصر» بأن دعوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان للناخبين للتعبير عن أصواتهم، لا تحمل أي توجيه إلى قائمة معينة، بل هي مناشدة لممارسة الحقوق التي يضمنها الدستور، من بينها التصويت على ممثلي الشعب في الهيئات المنتخبة.

وذكر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمطالب التي رفعها الحراك الأصيل ل 22 فيفري، من بينها بناء مؤسسات تمثيلية، لذلك تعد انتخابات 12 جوان القادم فرصة سانحة أمام المواطنين لقول كلمتهم والإدلاء بآرائهم بكل حرية.

ويؤكد المصدر بأن المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة ستكون فرصة لممارسة الحقوق والحريات إلى أقصى درجة، مضيفا بأنه بإمكان أي مواطن يرى بأن حقوقه قد تم المساس بها، الاتصال بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يتولى بدوره مراسلة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لتوضيح الأمور، أو لتسوية ما يقد يقع من إشكالات.

وأضاف الأستاذ لزهاري بشأن سير عملية التحضير للانتخابات القادمة، في شقها المتعلق بدراسة ملفات المترشحين من قبل المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية، بأن المجلس الوطني لم يتلق لحد الآن أي شكاوى من قبل المترشحين، لا سيما من رفضت ملفاتهم وقاموا بإيداع طعون لدى المحكمة الإدارية للبت فيها، منا يدل على احترام كافة الإجراءات القانونية.

وبشأن رفض ملفات مترشحين من قبل المندوبيات الولائية، لأسباب مختلفة، من بينها ما يتعلق بشبهة العلاقة مع أصحاب المال الفاسد، أو ما تتضمنه صحيفة السوابق العدلية من تفاصيل، قال بوزيد لزهاري بأن كل مترشح يرى بأنه حرم من الترشح بطريقة تعسفية، أو أن السلطة أخطأت في حقه، بإمكانه التوجه إلى القضاء بصفته حاميا للحقوق.

وبخصوص مجريات العملية بصورة عامة، قال المتدخل إن الأمور تسير بطريقة إيجابية، يبقى على المواطنين المشاركة في الانتخابات والإدلاء بأصواتهم، ومنحها لمن يرونه أنسب، معلنا عن استعداد الهيئة التي يرأسها لمتابعة حيثيات الحملة الانتخابية التي ستنطلق يوم 17 مالي الجاري، حرصا منها على ضمان حقوق المترشحين، بتمكينهم من الترويج لبرامجهم دون تمييز، وأن يكونوا على مسافة واحدة من وسائل الإعلام.

وحول كيفية تدخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمنع أي تمييز ما بين المترشحين من حيث مستوى الظهور على وسائل الإعلام خلال الحملة الانتخابية، قال بوزيد لزهاري بأن هيئته سترفع الملاحظات التي قد تصلها إلى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لإعادة الأمور إلى نصابها، حتى تتمخض عن الاستحقاقات القادمة مجلسا وطنيا شعبيا في مستوى تطلعات وطموحات الجماهير، وتلبية لمطالب من خرجوا في أول الحراك الشعبي.

ويعد القانون هو الفيصل بين جميع الأطراف، يؤكد المتحدث، وكل الشكاوى التي قد تصل هيئته سترفع مباشرة إلى السلطة الوطنية المستقلة، قصد الحصول على توضيحات، حرصا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان على ضمان حقوق المشاركين في العملية الانتخابية.

ويرى المصدر بأن عدم تلقي شكاوى إلى غاية اليوم من مواطنين أو مترشحين يعد فأل خير، ويلمح إلى أن الأمور تسير على ما يرام، وبخصوص رفض ملفات مترشحين من قبل السلطة الوطنية، أوضح لزهاري بأن القرار يقابله إتاحة سبل الطعن لدى المحكمة الإدارية، باعتبارها المشرفة على تطبيق القانون.

وفي ساق آخر، وفي كلمة ألقاها خلال إبرام اتفاقية تعاون ما بين وساطة الجمهورية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بمقر وزارة الطاقة، أكد لزهاري بأن الجزائر تواجه مؤامرة من الخارج، وأن عناصر تعمل على بث السموم والكذب عن طريق شبكة الأنترنيت، انطلاقا من باريس ولندن.

وشدد المتدخل على أن حرية التعبير مضمونة في الجزائر، وأن من يقول عكس ذلك، عليه أن يتحدث باسمه وليس باسم الشعب، لأن رئيس الجمهورية المخول لذلك، منتقدا بشدة استغلال أطراف للوضع السياسي للبلاد لتأجيج وإشعال النار، ورسم صورة قاتمة عن الجزائر التي تعد عضوا في هيئات دولية ثقيلة في مجال حقوق الإنسان، وهي لن تتنصل أبدا من التزاماتها الدولية، في إطار ما تنص عليه قوانينها الداخلية.

لطيفة بلحاج

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

CAMPAGNE ÉLECTORALE

Quel discours pour convaincre ?

Les postulants qui auront rempli les conditions de candidature pour le scrutin du 12 juin prochain descendront à partir du 17 mai prochain dans l'arène, en vue de mener une campagne électorale qui s'annonce particulière et surtout concurrentielle. Quel discours choisir pour convaincre et comment éviter de tomber dans la démagogie habituelle ? Des politologues nous parlent des «limites» à ne pas franchir lors de cette phase cruciale de l'élection et des éventuels thèmes qui seront développés dans le but de gagner la confiance des électeurs. D'après eux, le temps du «langage creux est révolu et il faut miser sur la franchise et le réalisme dans le traitement des affaires citoyennes».

Le politologue Ali Rebidj pense que le discours politique de campagne des candidats doit répondre aux critères réglementaires contenus dans la loi électorale. «Il existe des lignes à ne pas franchir, dont le respect des principes identitaires et le bannissement du langage haineux incitant à la violence, à l'exclusion et au régionalisme», rappelle-t-il. Quant aux thèmes qui seront éventuellement évoqués par les candidats lors de ces joutes législatives, notre interlocuteur prévoit que les partis islamistes s'attaquent aux formations qui étaient au pouvoir, en l'occurrence le FLN, le RND et TAJ. «Ils vont utiliser cette carte pour les affaiblir lors de cette campagne», indique-t-il, non sans préciser que «l'ensemble des postulants vont exploiter le hirak à travers leurs discours de campagne en promettant de concrétiser ses revendications».

Parmi les sujets à aborder lors de cette prochaine étape, Rebidj évoque aussi la question de la stabilité nationale qui sera, selon lui, largement développée par les candidats dans le but de sensibiliser les citoyens sur l'importance d'aller aux urnes afin de consolider le front interne et de multiplier les chances de sortie de crise. A cela s'ajoutent la nécessaire adhésion au processus de consensus national et le besoin de parler d'une seule voix pour contrecarrer toutes les menaces étrangères. Le politologue estime également que les prétendants pour les législatives vont aussi exploiter les questions économiques et le pouvoir d'achat, afin de prouver leur bonne foi et leur engagement à améliorer le niveau de vie du citoyen et à résoudre la crise qui frappe de plein fouet le pays. «Les candidats ne pourront pas ignorer les donnes actuelles. Ils vont insister certes sur les soucis locaux, mais ils ne pourront pas négliger le contexte politique et économique actuel. Ils ne sauront pas offrir des solutions miracles car la situation est difficile, mais ils tenteront de calmer les esprits. Le discours des partis politiques diffère de celui des candidats indépendants. Le parti a des ambitions politiques, donc il mettra en avant sa volonté d'arriver au pouvoir. Par contre, le candidat indépendant est limité dans son action et n'aura que la carte de la proximité en main. C'est de là qu'il devra commencer afin d'arriver au Parlement où il pourra ensuite essayer de résoudre les revendications légitimes de ceux qui l'ont élu», explique Rebidj en pensant que cette campagne exige un protocole sanitaire «sévère», car la situation est peu reluisante. Il indique que l'organisation des rassemblements sera décidée par l'Autorité nationale indépendante des élections en fonction de l'évolution de la crise sanitaire.

BANNIR LES FAUSSES PROMESSES

Le politologue Moussa Boudhane indique, pour sa part, que les règles de la campagne électorale sont fixées par la nouvelle loi électorale, et ce, de l'article 73 à l'article 122. Il souligne que des instances interviennent dans cette opération, dont l'Autorité nationale indépendante des élections et l'Autorité de régulation de l'audiovisuel. «Les candidats doivent se soumettre aux règles de concurrence. Ils doivent éviter d'utiliser les discours traditionnels basés sur le populisme. Nous sommes dans une nouvelle ère. Le candidat doit se limiter aux fonctions futures qu'il doit assumer. Il doit maîtriser ses missions législatives et parlementaires définies par la Constitution avant de s'engager dans la bataille. Il faut s'éloigner définitivement des discours de campagne hostiles. Le discours doit être rationnel et logique. Il ne faut surtout pas donner des promesses creuses et irréalisables», souligne-t-il en insistant sur le respect des règles déontologiques fondées sur la moralisation de la vie publique et politique. Boudhane est convaincu qu'il est grand temps de s'adresser au peuple avec sincérité et franchise. Il souligne que le citoyen est conscient maintenant des manœuvres malsaines visant à l'exploiter juste pour des «visées électoralistes». Notre interlocuteur envisage que les candidats tombent dans les mêmes sujets du passé, à savoir le logement, l'emploi, la lutte contre la corruption, la hogra… Il affirme que tout doit démarrer «des missions initiales que le député aura à assumer afin d'éviter de s'engager dans des questions inutiles et qui n'intéressent pas le citoyen».

TIZI OUZOU

Rejet de 24 dossiers de candidature

Les dossiers de 24 candidats qui voulaient se présenter aux élections législatives du 12 juin prochain ont été rejetés par la commission en charge de leur validation, a-t-on appris auprès de la délégation locale de la wilaya de Tizi Ouzou de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie). Les rejets ont été motivés par de nombreux griefs apparus après différentes enquêtes ayant ciblé ces candidats conformément aux dispositions légales. Les noms des 24 personnes figuraient sur 13 listes partisanes et 2 indépendantes parmi les 21 listes déposées dans les délais. Selon Youcef Gabi, le responsable local de l'Anie, «les têtes de ces listes ont été invitées par la délégation locale de l'Anie à procéder à leur remplacement avant le 16 mai prochain». «Faute de quoi, elles seront définitivement rejetées et les personnes exclues de la course aux 11 sièges que compte la circonscription électorale de la wilaya», ajoute-t-il. Evoquant les candidatures rejetées, il précise qu'elles concernent les partis ANR (3), El Islah (3), El Bina (2). Le PRA, El Moustakbal, le RND, le FLN, Jil Jadid, Fadjr El Djadid, FAN et TAJ comptent chacun un seul avec un seul rejet. Le reste relève des listes d'indépendants Afudh (3) et Nida Echaâb (1). Il est à noter que chaque liste doit se composer de 14 noms dont 3 suppléants pour valider leur candidature. Enfin, notre interlocuteur rappelle que 294 candidats se lanceront dans la course aux législatives à travers la wilaya.

Rachid Hammoutène

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

LÉGISLATIVES À ORAN

11 RECOURS REJETÉS

IL S'AGIT essentiellement de plusieurs personnes ayant fait, dans leurs carrières politiques, l'objet de poursuites judiciaires.

■ WAHIB AIT OUAKLI

Il fallait irrévocablement s'y attendre. Le tribunal administratif d'Oran, sis à Es Seddikia, a rejeté 11 recours interjetés par des candidats aux législatives du mois de juin, et dont la candidature a été rejetée auparavant par l'Autorité nationale indépendante des élections, l'Anie d'Oran. Ces postulants sont, selon des sources proches du dossier, «inéligibles» à la candidature en raison de plusieurs causes dont, essentiellement, leur passé entaché, ce dernier a été relevé par les enquêtes d'habilitation menées par les services de sécurité de la wilaya d'Oran. Il s'agit, essentiellement, de plusieurs personnes ayant fait, dans leurs carrières politiques, l'objet de poursuites judiciaires pour des affaires ayant trait à la mauvaise gestion, aux détournements, l'établissement de faux documents comme les faux diplômes, en plus de plusieurs raisons qui n'ont pas été révélées. Alors que leurs dossiers ont été rejetés, ces candidats, dont plusieurs étaient assistés par des avocats, ont pris d'assaut le tribunal administratif estimant pouvoir avoir gain de cause avant de quitter les salles d'audience tous déçus. En dépit des deux sentences infligées à ces postulants à l'Hémicycle de Zighout-Youcef, plusieurs d'entre eux annoncent poursuivre leurs démarches en déposant des appels devant la cour d'Oran. Alors que les dossiers continuent à passer au crible avant la date de clôture de l'étude, prévue pour la journée du 9 mai, les connaisseurs des rouages politiques locaux prédisent plusieurs surprises en faisant état de «l'invalidation sans aucun doute de plusieurs autres dossiers de candidats zélés par la candidature et la hargne à la députation alors que leurs casiers sont noircis d'affaires». «Les enquêtes des services de sécurité sont très méticuleuses », a-t-on indiqué. Spectaculaire est l'étude menée par l'Anie d'Oran, celle-ci n'a pas de cesse d'expédier des notifications à des candidats leur rejetant leurs candidatures. Des formations politiques et des listes composées par des indépendants ont fait l'objet de cette invalidation. Cependant, la même instance, l'Anie, invite les postulants en question à faire valoir leurs droits en recourant à l'arbitrage des instances habilitées comme le stipule la réglementation. Il s'agit essentiellement de plusieurs «gros bonnets» ayant, durant toute leur carrière politique «régné » et pris les commandes au niveau des instances locales, et d'autres ont déjà eu à briguer des mandats de député. D'ailleurs, plusieurs ex-députés

Les enquêtes des services de sécurité sont méticuleuses

ont été stoppés par l'Anie. Jusqu'ici, près de 30 dossiers de prétendants à la candidature ont été invalidés par l'Anie. Il s'agit entre autres d'ex-élus à l'instar d'un certain El Ayachi, l'ancien sénateur Kacha, l'ancien candidat aux dernières sénatoriales Charaka, un élu à l'APC d'Oran, un certain Settaf, et un autre au nom de Boulenfad. Des sources proches de l'Anie indiquent que «le crible se poursuit de plus belle», affirmant que «l'études des dossiers des candidats est rigoureuse». D'ailleurs, ajoute la même source, une liste toute entière comprenant des candidats indépendants a été rejetée.

W.A.O

Le Soir D'ALGERIE

ILS SONT DÉTENTEURS DE CARTE D'ÉLECTEUR

Ces «omis» des fichiers électoraux

Ils sont nombreux les partis et les promoteurs de listes indépendantes à se voir refuser bien de souscriptions d'électeurs, voire de dossiers de candidat pour les élections législatives anticipées du 12 juin prochain, faute de présence des intéressés sur les listes électorales alors que ces derniers sont détenteurs de carte d'électeur.

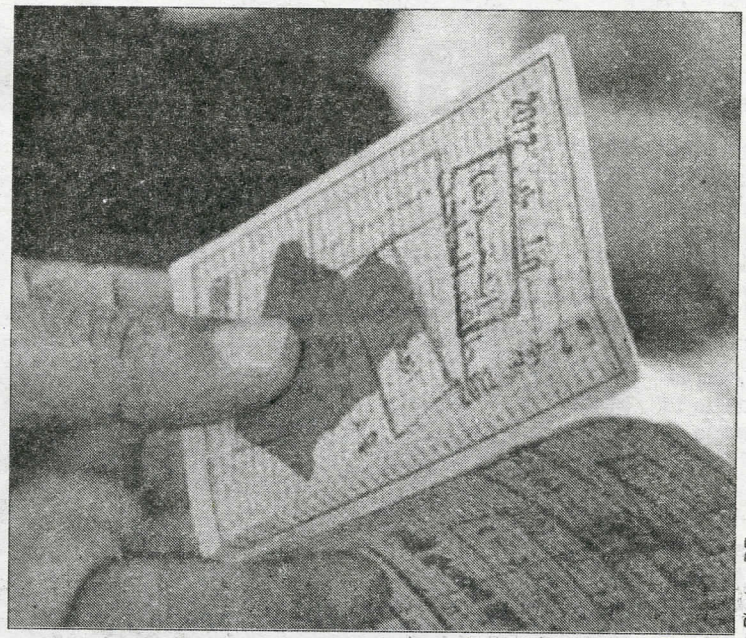

Photo : DR

M. Kebci - Alger (Le Soir) - Ils sont, pourtant, détenteurs de leurs cartes d'électeurs, mais ils ont eu la désagréable surprise de découvrir qu'ils ne figurent plus sur les listes électorales des communes où ils ont l'habitude de voter. Ce fut, d'abord à l'occasion de l'opération de remise au niveau des délégations locales de l'Autorité nationale indépendante des élections, des souscriptions des électeurs au profit des candidats, qu'ils soient indépendants ou partisans et celle des dossiers de candidatures.

Avec des refus à la pelle de parrainages et de candidatures faute, notamment, de présence surtout des premiers et même des seconds sur les listes électorales. Un représentant de l'Alliance nationale républicaine nous parle de centaines de refus de souscriptions d'électeurs au niveau de la seule wilaya d'Oran alors que celui de Jil Jadid évoque autant de refus de signatures d'électeurs pour le même motif au niveau de nombre de wilayas du pays. Un refus que nos interlocuteurs affirment ne pas comprendre d'autant plus que lesdits souscripteurs sont détenteurs de leurs cartes d'électeurs. Des cas d'«omissions», que nos interlocuteurs disent mettre sur le compte de «l'informatisation» par l'Anie du fichier électoral et que l'ordonnance n° 21-01 du 10 mars 2021 portant loi organique relative au régime électoral évoque dans son article 66.

Cette disposition stipule que «tout citoyen omis sur la liste électorale peut présenter sa réclamation au président de la commission communale de révision des listes électorales, dans les formes et délais prévus par la présente loi organique».

Et les réclamations en inscription ou en radiation, prévues aux articles 66 et 67 de ladite loi organique, sont présentées dans les dix jours qui suivent l'affichage de l'avis de clôture des opérations visées à l'article 65 de la même loi. Un délai ramené à cinq jours, en cas de révision exceptionnelle. Les réclamations sont soumises à la commission prévue par ladite loi. Les réclamations sont soumises à la commission qui statue par décision dans un délai ne dépassant pas trois jours.

Autant de dispositions réglementaires qui ne sont pas connues du simple électeur, voire du militant et du cadre politique qui ne se rappellent de ces aspects qu'à la proximité d'un rendez-vous électoral. Ce qui aurait dû faire partie, avoue le cadre de Jil Jadid, de la «formation politique» de l'adhérent ou du militant d'un parti.

D'où le non-aboutissement des recours introduits auprès de l'Anie qui brandit justement comme motifs ces dispositions de la loi portant régime électoral.

M. K.